

## الملخص

التعويض عن الضرر المعنوي للشخص المعنوي والعوامل التي تؤثر فيه

(دراسة مقارنة)

إعداد الطالب

فراس محمود سلامة الشوابكة

المشرف

الدكتور محمد أبو بكر

جامعة الزيتونة الأردنية 2019/2020م

تناولت هذه الدراسة التعويض عن الضرر المعنوي للشخص المعنوي والعوامل التي تؤثر فيه، وذلك من خلال دراسة مقارنة في القوانين والتشريعات المختلفة، ومعرفة مدى ملائمة النصوص القانونية الخاصة بذلك، وبيان أهمية التعويض عن الضرر المعنوي وشروطه وصورة وتمييزه عن الضرر المادي والنصوص القانونية المتعلقة به، ومدى استحقاق الشخص المعنوي للتعويض عن الضرر المعنوي والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك معرفة المعايير والأسس على تقدير التعويض وطرقه وأنواعه.

ووجدت الدراسة أنه وعلى الرغم من أن الفقه والقانون وبعض قرارات القضاء قد أعطى الشخص المعنوي حق التعويض عن الضرر المعنوي، وذلك أسوةً بالشخص الطبيعي، وهو ما أكدت عليه آراء الفقهاء القانونيين، وما جاء في إسناد الرأي الشرعي النابع من الفقه الشرعي المستند إلى نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وما جاء في نصوص القوانين المقارنة لا سيما الأردني والفرنسي والمصري والعراقي، فعلى سبيل المثال فإن المادة (256) من القانون المدني الأردني جاءت صريحة وواضحة إذ نصت على أنه: "كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر". إلا أن ما يؤخذ على القضاء الأردني والمصري والعراقي أن أحكامهم لم تكن لديها أي اعتراف بالتعويض عن الضرر المعنوي الذي

يصيب الشخص المعنوي إذ أنها اعتمدت على النصوص القانونية بالعموم؛ أي أن التشريع المصري والعراقي والأردني قد أعطى الشخص المعنوي حق التعويض عن الضرر المعنوي إلا أن القضاء لم يمنحه ذلك الحق في كثير من قراراته.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الضرر المعنوي هو متحقق ينتج عن المساس بمصلحة أو حق غير مادي، ويمكن إرجاعه إلى حالات معينة كالمساس بالشرف والكرامة، والسمعة والاعتبار والمكانة. ويشكل التعويض عن الضرر المعنوي للشخص المعنوي وتنفيذ الأحكام المتعلقة بذلك أسمى صور العدالة ويصون النظام العام ويعتبر رادع قوي لكل من تسول له نفسه من ارتكاب مخالفة معنوية أو أدبية في حق الشخص المعنوي، ومن ناحية أخرى يعكس تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية مدى قوة الدولة ووجودها وبسط نفوذها وسيادتها وفرض الأمن والنظام في المجتمع، ويأخذ كل ذي حق حقه بصورة مشروعة.